

# The World Bank



News Release 2003/266/S

## Contacts:

Damian Milverton (202) 473-6735

[Dmilverton@worldbank.org](mailto:Dmilverton@worldbank.org)

Nazanine Atabaki (202) 458-1450

[Natabaki@worldbank.org](mailto:Natabaki@worldbank.org)

Radio & TV: Cynthia Case (202) 473-2243

[Ccase@worldbank.org](mailto:Ccase@worldbank.org)

## الاستثمار الأجنبي وتحويلات العمال يتجاوزان الديون كمصدر لتمويل البلدان النامية – البنك الدولي

واشنطن، في 2 أبريل 2003 – أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر والعمال المهاجرون الذين يحولون جزءاً من رواتبهم إلى بلادهم مصدرين لتمويل البلدان النامية أكثر أهمية من الإقراض الخاص. وذكر تقرير جديد أصدره البنك الدولي أن مدفوعات سداد الديون الخاصة في عام 2002 كانت مرة أخرى أعلى من القروض الجديدة، ولذلك فإن صافي تدفقات الديون الخاصة كان سالبا بالنسبة للبلدان النامية.

ولهذه التغيرات عواقب عميقة الأثر بالنسبة للبلدان النامية. فقد كان الهبوط في الإقراض الخاص عنصراً حاسماً الأهمية في سلسلة من الأزمات المالية التي بدأت بالأزمة التي وقعت في شرق آسيا في عامي 1997-1998 واستمرت في شكل جولة جديدة من مشاكل الديون في أمريكا اللاتينية في عام 2002. ولكن على الجانب الأكثر إيجابية، فإن انخفاض درجة التقلب الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمال يعزز خلق بيئة أكثر استقراراً للبلدان النامية التي تعلمت أن تتعايش مع انخفاض مستوى الديون الخارجية.

ويقول Philip Suttle، المؤلف الرئيسي لهذا التقرير، إن "هبوط الإقراض الخاص كان شديد الوطأة بشكل خاص في عامي 2001 و 2002 حيث عانى الاقتصاد العالمي من انكماش تسبب فيه انفجار فقاعة أسواق الأسهم في البلدان الرئيسية". وأضاف قائلاً إن "تمويل الديون للبلدان النامية قد انكمش ولن يعود إلى سابق عهده بسرعة. وقد مثل الاعتماد المفرط على الديون مشكلة لبلدان كثيرة. وبالتالي، فإن المستقبل، هناك مجال للتفاوض المشوب بالحذر بأن تدفقات رؤوس الأموال للبلدان النامية ستكون أقل تقلباً في المستقبل. وسيكون هذا أمراً جيداً بالنسبة للنمو والنسبة للفقراء".

وقد هبط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من الذروة التي بلغها في عام 1999 عندما وصل إلى 179 بليون دولار إلى 143 بليون دولار في عام 2002، ولكنه لا يزال المصدر المهيمن للتمويل الخارجي للبلدان النامية. وبلغ صافي تدفقات الاستثمار في الحوافظ (غير المباشر) 9 بليون دولار، مما زاد مجموع تدفقات الاستثمار في الأسهم (الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافظ) إلى أكثر من 152 بليون دولار. وبلغت تحويلات العمال 80 بليون دولار في عام 2002، مقابل 60 بليون دولار في عام 1998.

وكان صافي الإقراض من الدائنين الرسميين للبلدان النامية إيجابيا، فبلغ 16 بليون دولار، بينما قدم مبلغ إضافي قدره 32.9 بليون دولار في شكل منح.

ومع ذلك، حقق الحساب الجاري للبلدان النامية بشكل عام فائضا قدره 48 بليون دولار مع بقية العالم، مقابل 28 بليون دولار في عام 2001، مما يعني أن البلدان النامية ظلت مصدرا صافيا لرؤوس الأموال. وقد تسببت في هذه الزيادة التطورات التي حدثت في أمريكا اللاتينية، حيث أدى تخفيض قيم العملات وهبوط الواردات إلى زيادات حادة في الفوائض التجارية. وظل الحساب الجاري لبلدان شرق آسيا يحقق فائضا قدره 43 بليون دولار، بينما كان لارتفاع أسعار البترول آثار متباينة على المناطق الأخرى.

وهبوط حجم الديون مدفوع جزئيا بأفضليات المستثمرين. فقد ذكر التقرير أن البنوك وحملة الأسهم أصبحوا أكثر حذرا من الاحتفاظ بمطالبات ديون على البلدان النامية، بينما المؤسسات غير المالية، مع كونها حذرة وأكثر دقة في تقييمها للبلدان المنفردة، فإنها مع ذلك تدرك أن عددا متزايدا من البلدان النامية يتيح إمكانات للنمو.

ويعتبر الاعتماد المتزايد على الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا إيجابيا بشكل عام بالنسبة للبلدان النامية، نظرا لأن المستثمرين الأجانب المباشرين يلتزمون عادة بالاستثمار على المدى الطويل وهم أكثر قدرة من أصحاب الديون على تحمل الشدائد على المدى القريب. وذكر التقرير أن كثيرا من الحكومات التي كانت تقترض من قبل من الخارج تقترض الآن محليا، وبأجل استحقاق أقصر. ومع أن هذا يقلل تعرضها لمخاطر النقد الأجنبي، فإن الديون الأقصر أجلا تزيد المخاطر من تقلبات أسعار الفائدة المحلية وإحجام المستثمرين المحليين عن ترحيل الديون المستحقة لهم في أوقات الشدة.

ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون عادة أقل تقلبا من الديون، فإنه لا يمكن اعتبار استقراره أمرا مسلما به، نظرا لأن الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء يعتمد على وجود مناخ استثمار إيجابي.

وقال Nicholas Stern، رئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي والنائب الأول للرئيس لاقتصاديات التنمية، إن "التحول من الديون إلى الاستثمار في الأسهم يبرز أهمية الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتشجيع إيجاد مناخ استثمار سليم". وأضاف قائلا إن "تسعة أعشار الاستثمار في البلدان النامية يأتي من مصادر محلية. ولكن احتياجات المستثمرين المحليين لبيئة عمل إيجابية مماثلة لاحتياجات المستثمرين الأجانب. فكلاهما يسعى إلى أوضاع اقتصاد كلي مستقرة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، وبنية أساسية يمكن الاعتماد عليها، ونظام إدارة عامة سليم، بما في ذلك فرض قيود على المضايقات والفساد البيروقراطي".

كما أن وجود مناخ استثمار إيجابي هام للاستخدام الفعال لتحويلات العمال. ففي البلدان التي لديها بيانات استثمار سيئة، من الأرجح أن تستخدم تحويلات العمال لمجرد "البقاء"، بينما في البلدان التي لديها بيانات استثمار جيدة فإن متلقي التحويلات يحتمل أن يستثمروها في المزارع ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر مفتاح تخفيض أعداد الفقراء. وقال السيد Stern إن "وجود مناخ استثمار إيجابي أمر هام للاستخدام الفعال لكافة أنواع تدفقات رؤوس الأموال، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات والمعونات والديون".

وعلى غرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تعتبر التحويلات مصدرا للتمويل الخارجي أكثر استقرارا من الديون. والواقع أن التحويلات مفيدة في مواجهة التقلبات الدورية، وتخفف وقع الصدمات الأخرى، نظرا لأن هبوط النشاط الاقتصادي يشجع عمالا إضافيين على الهجرة إلى الخارج بينما الموجودون في الخارج بالفعل يزدون حجم الأموال التي يرسلونها إلى أسرهم الباقية في بلادهم. وخلال معظم سنوات التسعينيات، تجاوزت التحويلات المساعدات الإنمائية الرسمية. وتعني الاتجاهات التي ظهرت في الأونة الأخيرة، بما فيها تشديد القيود على التحويلات غير الرسمية وتخفيض الرسوم المصرفية، أنه من المحتمل أن يستمر ارتفاع التحويلات من خلال الجهاز المصرفي.

وعلى الرغم من القوة النسبية لتدفقات الاستثمار في الأسهم والتحويلات، فإن التكيف مع ضعف تدفقات الديون الخاصة يشكل تحديا لكثير من البلدان النامية التي أصبحت تعتمد على القروض الأجنبية. ذلك أن المبلغ الصافي البالغ 9 بلايين دولار الذي سدده البلدان النامية للدائنين التابعين للقطاع الخاص في عام 2002 كان بالإضافة إلى الرقم الذي سدده في عام 2001 وبلغ حوالي 25 بليون دولار.

ومع أنه من المحتمل أن يكون الربع الثالث من عام 2002 قد شهد قاع الدورة الائتمانية الحالية، فإن أي انتعاش يحتمل أن يتسم بالتردد. ومن المحتمل بشكل عام أن يكون صافي تدفقات الديون إلى البلدان النامية في عام 2003 عند مستواه السابق.

وبشكل أعم، ستظل آفاق النمو في البلدان النامية على المدى القصير معتمدة بشدة على الآفاق المحتملة للبلدان المرتفعة الدخل، التي ستتأثر بدورها بالعوامل الجغرافية السياسية.

ويقول Uri Dadush، مدير مجموعة آفاق التنمية، إن "الكثير في المدى القريب – الفترة القادمة التي تتراوح بين ستة وثمانية أشهر – سيتوقف على عوامل خارجة عن سيطرة واضعي السياسات في البلدان النامية". وأضاف قائلا "غير أنه على المدى المتوسط، يمكن أن تمثل التحسينات التي تجريها البلدان النامية في إطار سياساتها ومناخها الاستثماري قوة كبيرة لتحقيق معدلات نمو أعلى وتخفيض أعداد الفقراء بمعدلات أسرع".

**وتأخذ هذه التوقعات في الاعتبار بعض العرقلة نتيجة الأعمال العسكرية في العراق، بما في ذلك الارتفاع المؤقت في أسعار البترول، ولكنها لا تفترض حدوث اضطرابات حادة ودائمة. واستنادا إلى هذه الافتراضات، من المتوقع أن يتسارع النمو في إجمالي الناتج المحلي في البلدان الغنية من 1.4 في المائة في عام 2002 إلى 1.9 في المائة في عام 2003، وأن يصل إلى معدلات ذروة في المدى القريب قدرها 2.9 في المائة في عام 2004 قبل أن ينخفض إلى 2.6 في المائة في عام 2005.**

وقد بلغ معدل النمو في البلدان النامية 3.1 في المائة في عام 2002، بارتفاع طفيف قدره 0.3 في المائة عن نتائج عام 2001 الضعيفة. وقد كان النمو مقيدا بفعل الانتعاش الفاتر الذي حدث في البلدان الغنية والعوامل المالية والسياسية المجهولة في كثير من الأسواق الناشئة الكبيرة. وقد نمت التجارة العالمية بنسبة صغيرة قدرها 3 في المائة، بينما ارتفعت أسعار السلع الأولية غير البترول بنسبة 5.1 في المائة.

وكان صافي تدفقات الديون ضعيفا جدا، خاصة إلى أمريكا اللاتينية، وكان الاستثمار الأجنبي المباشر، مع أنه أكثر مرونة من الديون، أقل رغم ذلك في عام 2002 بمبلغ 29 بليون دولار عما كان عليه في عام 2001. وارتفع سعر البترول من 19 دولارا إلى 28 دولارا للبرميل على مدى عام 2002. وبالنسبة للبلدان المستوردة للبترول، أضاعت هذه الزيادة وأكثر أثر المكاسب التي تحققت في أسعار السلع الزراعية والمعادن. ويتنبأ التوقع الأساسي بأن النمو في البلدان النامية سيتسارع إلى 4 في المائة في عام 2003 وإلى 4.7 في المائة في عام 2004.

وقد تباين أداء النمو تباينا كبيرا فيما بين المناطق الرئيسية في العالم النامي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الفروق في الأوضاع المحلية. وفيما يلي بعض الملامح البارزة:

- وصلت الصين تحقيق تقدم قوي في الإنتاج – حوالي 8 في المائة خلال عام 2002 – على الرغم من الركود النسبي في اليابان وتذبذب الطلب الأمريكي. وقد ساعد هذا على دفع عجلة الانتعاش في شرق آسيا. وإلى جانب حوافز السياسات في البلدان الأخرى، رفع أداء الصين معدل نمو المنطقة إلى 6.7 في المائة في عام 2002.
- في الطرف الآخر من سلسلة النمو، ظل النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منخفضا بسبب التخلف عن سداد الديون الحكومية وانهيار الجهاز المصرفي في الأرجنتين، وعدم التيقن من نتائج الانتخابات البرازيلية، وتقادم الأوضاع في فنزويلا، وهبوط مرتبب بذلك في تدفقات الأسواق المالية قدره 31 بليون دولار. وهبط إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.9 في المائة خلال السنة، وهو هبوط حاد يعادل 2.4 في المائة بنسبة الفرد.
- على الرغم من أن تباطؤ النمو في منطقة اليورو ألقى بظله على اقتصادات البلدان النامية المرتبطة بشدة باليورو، فإن الانتعاش الحاد في النشاط الاقتصادي في تركيا في أعقاب أزمة عام 2001، إلى جانب استمرار المكاسب المتحققة في روسيا وبلدان كومنولث الدول المستقلة والمرتبطة بارتفاع أسعار البترول، أنعش النمو في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى – مما أدى إلى زيادة قدرها 4.1 في المائة في معدل النمو.
- أدى استمرار قوة الطلب المحلي في الهند إلى دفع منطقة جنوب آسيا إلى تحقيق زيادة قدرها 4.9 في معدل النمو، على الرغم من اضطراب الأوضاع الإقليمية المرتبب باستمرار التوترات بشأن أفغانستان وبين الهند وباكستان.

- تباطأ النمو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغ معدل النمو في المنطقتين 2.6 في المائة في عام 2002.

ويذكر التقرير أن تباين الأداء فيما بين المناطق يخفي أوجه شبه مشتركة في جميع البلدان النامية. وقد ظهرت دورة نشاط اقتصادي عالمية حقا مع تقدم اندماج البلدان النامية في الإنتاج والتجارة والتدفقات المالية العالمية. والآن فإن صورة الأوضاع الاقتصادية في البلدان الغنية تتكرر بسرعة في البلدان النامية من خلال الصلات التجارية المتحسنة، والدعم اللوجستي الفوري والمباشر، والارتباط المالي الأقوى مع الشركات التابعة والموردين في البلدان المتوسطة الدخل.

ومن المتوقع أن تكون الأوضاع المالية التي تواجه البلدان النامية أقل شدة في عام 2003 مما كانت عليه في عامي 2001-2002. فمن المتوقع أن تنتعش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة، بينما يفترض أن يكون صافي التدفقات من المصادر الخاصة إيجابيا بدرجة متواضعة، وإن ظل مع ذلك ضئيلا جدا. وكما نوهنا آنفا، تستند هذه الآفاق المحتملة إلى افتراض حدوث تسوية سريعة للوضع في العراق وهبوط كبير في أسعار البترول مع تقدم عام 2003.

<u>2004</u>	<u>2003</u>	<u>2002</u>	<u>2001</u>	نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي
3.2	2.3	1.7	1.2	العالم
2.9	1.9	1.4	0.8	البلدان المرتفعة الدخل
4.7	4.0	3.1	2.8	البلدان النامية
6.6	6.4	6.7	5.5	شرق آسيا والمحيط الهادئ
3.7	3.7	4.1	2.3	أوروبا وآسيا الوسطى
3.8	1.7	-0.9	0.3	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
3.9	3.7	2.6	3.2	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5.2	5.3	4.9	4.3	جنوب آسيا
3.6	3.0	2.6	3.2	أفريقيا جنوب الصحراء

